الأمم المتحدة
S/2018/89*



Distr.: General
25 January 2018
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي

أولا – مقدمة

١ – يقدّم هذا التقرير عملا بالقرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦)، الذي طلب فيه مجلس الأمن إليّ أن أقدم إليه تقريرا عن الحالة في بوروندي كل ثلاثة أشهر، بما في ذلك عن أي أحداث عامة تتعلق بالتحريض على الكراهية والعنف. وقد قام مبعوثي الخاص، بعد تعيينه في ٥ أيار/مايو ٢٠١٧ وزياراته اللاحقة إلى بوروندي والمنطقة، بتقديم إحاطتين إلى المجلس في ٢٦ تموز/يوليه و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ لعرض تقييمه للحالة في ذلك البلد وللنتائج التي أسفرت عنها الاجتماعات التي عقدها مع المسؤولين الحكوميين، وقادة الأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني، وكذلك مع يويري موسيفيني، رئيس أوغندا وبنجامين مكابا، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة السابق، وهما الوسيط في عملية الحوار التي تقودها جماعة شرق أفريقيا وميسرها، على التوالي.

٢ – ويغطي هذا التقرير الفترة منذ الإحاطة التي قدمها مبعوثي الخاص في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ ويقدم تفاصيل عن آخر التطورات السياسية في بوروندي، والجهود الإقليمية الرامية إلى عقد حوار شامل للجميع، والأنشطة التي اضطلع بها مبعوثي الخاص ومنظومة الأمم المتحدة في ذلك البلد.

ثانيا – التطورات الرئيسية

ألف – التطورات السياسية

٣ – انقضى أكثر من عامين ونصف على بداية الأزمة الأخيرة في بوروندي، ولا تزال الحالة السياسية متوترة. ولا تزال الحكومة تسعى إلى إجراء تعديلات دستورية، مما يفاقم التوترات مع المعارضة. ومن جهة أخرى، لم تنجح حتى الآن الجهود الإقليمية الرامية إلى الجمع بين أطراف النزاع التي يعوقها استمرار انعدام الثقة بين الحكومة والمعارضة. وبدلا من البحث عن أرضية مشتركة، يستمر أصحاب المصلحة في التشاحن بشأن عملية الحوار نفسها.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨.

070218 070218 18-01202 (A)




التطورات داخل بوروندي

٤ - تواصل حكومة بوروندي سعيها إلى تنقيح الدستور. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، اعتمدت الحكومة التوصيات التي قدمتها اللجنة الوطنية للحوار بين الأطراف البوروندية. ومن المتوقع أن تطرح التنقيحات المقترحة للاستفتاء في أيار/مايو ٢٠١٨، وهي تشمل: (أ) تمديد الولاية الرئاسية إلى سبع سنوات؛ (ب) اشتراط فترة خمس سنوات لإمكانية إجراء استعراض المحاصّة العرقية بنسبة ٦٠ للهوتو ونسبة ٤٠ في المائة للتوتسي في السلطة التنفيذية والبرلمان والسلطة القضائية؛ (ج) إنشاء منصب رئيس الوزراء وإلغاء منصب النائب الثاني للرئيس؛ (د) الاستعاضة عن أغلبية الثلثين اللازمة لإقرار مشاريع القوانين الأساسية في البرلمان بأغلبية بسيطة. ويثير العديد من أصحاب المصلحة في بوروندي وشركاؤها شواغل من أن التنقيحات المقترحة يمكن أن تلغي بعض المكاسب التي تحققت نتيجة لاتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي. وتشكل إتاحة فرصة إلغاء نظام المحاصة العرقية المنصوص عليه في الاتفاق قلقا بالغا.

٥ - وفي بوغيندانا، في مقاطعة جيتيغا، أطلق بيير نكورونزيزا، رئيس بوروندي حملة لصالح التنقيحات في ١٢ كانون الأول/ديسمبر. وقام الرئيس، الذي انضم إليه مسؤولون حكوميون، وقادة أحزاب سياسية مسجلة مرتبطة بالحزب الحاكم، المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (Conseil national pour la défense de la démocratie-Forces pour la défense de la démocratie)، وممثلون دبلوماسيون، وحشد يعد بالآلاف، بالإشادة بالتعديلات لأنها توفر لبوروندي دستورا عصريا وحذّر من يسعون إلى معارضة التغييرات، بالكلام أو النشاط، من عبور خط أحمر. وردا على ذلك، قام أغاثون رواسا، الشخصية القيادية في المعارضة عن تحالف أميزيرو ياباروندي، الذي يتولى أيضا منصب النائب الأول لرئيس الجمعية الوطنية، بمقاطعة الحفل والتنديد به باعتباره يشكل انتهاكا للقانون. وقام ليونس نغينداكومانا، نائب رئيس حزب المعارضة ساهوانيا - الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية (Sahwanya-Front pour la démocratie du Burundi)، بوصف الحملة باعتبارها تطورا من شأنه أن يزيد من تفاقم المناخ الاجتماعي - السياسي في بوروندي.

٦ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، مدّد الرئيس نكورونزيزا ولاية اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لستة أشهر، وهو قرار اعترضت عليه المعارضة. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع رئيس اللجنة بقادة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والممثلين الدينيين لطلب مشاركتهم في اللجان الانتخابية الإقليمية والبلدية.

٧ - ومن جهة أخرى، وقع وزير الداخلية ووزير المالية في ١١ كانون الأول/ديسمبر أمرا مشتركا يحدّد نظاما لدفع التبرعات من الجمهور إلى صندوق تديره الحكومة لصالح انتخابات عام ٢٠٢٠. وكان الصندوق قد أُطلق في حزيران/يونيه ٢٠١٧ من قبل الرئيس نكورونزيزا، الذي أسهم بمبلغ ٥ ملايين فرنك بوروندي أو ٨٥٠ ٢ دولارا، ودعا السكان إلى الانضمام إليه فيما رأى أنه اضطلاع المرء بواجبه الوطني. ووصف الرئيس الصندوق بأنه يمثل استعادة الاستقلال السياسي الوطني من خلال الوحدة، مثنيا عليه بوصفه رمزا للاستقلال المالي لبوروندي إزاء الدول المانحة. وقد أسهم عدد من الوزراء والمسؤولين الحكوميين البارزين ومنظمات المجتمع المدني بصورة علنية في الصندوق. ويُطلب من الموظفين والطلاب والعاطلين عن العمل دفع مبلغ محدد، يتراوح بين ما يعادل ٥٠ سنتا ومرتب شهر واحد في السنة، ابتداء

من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ومن المقرر أن تُقتطع المساهمات تلقائيا من مرتبات موظفي الخدمة المدنية. ويجب على من لا يستطيعون الدفع أن يقدموا السبب كتابة.

٨ - وقد أعلن رئيسا منظمة المجتمع المدني، ''القول والعمل من أجل إحياء الضمير والارتقاء بالعقليات'' (Parole et action pour le réveil des consciences et l'évolution des mentalités)، فوستان نديكومانا وغابرييل روفييري، ومجموعة المراقبة المعنية بمكافحة الفساد، ''مرصد مكافحة الفساد والمخالفات الاقتصادية'' (Observatoire de lutte contre la corruption et les malversations économiques)، شجبهم للحملة باعتبارها غير قانونية. وذهب السيد روفييري أبعد من ذلك، واصفا النظام بأنه نهب منظم في ضوء النهار لأفقر سكان العالم. وأعلن أيضا تجمع المعارضة الموسع، المجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي وإعادة إرساء سيادة القانون، وحزب المعارضة ساهوانيا - الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية شجبهما للحملة.

الحوار بين الأطراف البوروندية بقيادة جماعة شرق أفريقيا

٩ - لم يحرز الحوار بين الأطراف البوروندية بقيادة جماعة شرق أفريقيا تقدما كبيرا. وخلال دورة حوار رابعة، عقدت في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، في الفترة من ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر، فشلت الأطراف في الانخراط في حوار حقيقي ومباشر للتوصل إلى اتفاق أو إصدار بيان، بالرغم من الجهود التي بذلها الميسر. وبدلا من ذلك، أعدّ الميسر موجزا لنقاط التقارب والاختلاف بهدف تقديمه إلى الوسيط.

١٠ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قبل دورة الحوار، قام الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة بزيارة الرئيس نكورونزيزا باسم الرئيس موسيفيني لمناقشة الجهود المبذولة للمضي قدما بالعملية السياسية. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع الميسر أيضا بالأمين العام للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية في إطار مشاورات أجريت قبل دورة الحوار. ومن جانب آخر، عقد وزير الداخلية والتربية المدنية اجتماعا لمنتدى الأحزاب السياسية في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ضم قادةَ وممثلي الأحزاب السياسية المسجلة، في إطار التحضير للدورة. وخلال ذلك الاجتماع، ناشد الأمين العام للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية المشاركين أن يمارسوا الضغط على الميسر من أجل منع ممثلي المجتمع المدني من المشاركة في الاجتماع، بحجة أن المناقشات ينبغي أن تجرى بين السياسيين فقط.

١١ - ومع ذلك، حضر الدورة نحو ٣٢ من الأحزاب السياسية المسجلة وجهات معروفة من منظمات المجتمع المدني، جنبا إلى جنب مع أعضاء في وسائل الإعلام ومجموعات النساء والشباب والمجموعات الدينية، باستثناء الكنيسة الكاثوليكية. وقد مُثّلت الحكومة بمساعد وزير الداخلية والمجلسُ الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية بكبار أعضاء الحزب. وحضر أيضا أمين المظالم ورئيسان سابقان، هما دوميسيان ندايزيي وسيلفستر نتيباتونغانيا. وحضر أيضا قادة جماعات المعارضة المقيمة في بوروندي، بمن فيهم أغاثون رواسا، وإيفاريست نغينمباندا من تحالف أميزيرو ياباروندي وليونس نغينداكومانا من حزب ساهوانيا - الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية. ولم يُدعَ المجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي وإعادة إرساء سيادة القانون ككتلة، ونتيجة لذلك، رفض أعضاؤه الحضور. وبالإضافة إلى ذلك، لم يدع ٣٤ فردا من المدرجين في قائمة الحكومة للمطلوبين

بمذكرات توقيف. وفي بيان مؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ورسالة موجهة بنفس التاريخ إلى الوسيط، رفض المجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي وإعادة إرساء سيادة القانون الدورة باعتبارها خدعة لدعم الرئيس نكورونزيزا في مساعيه الرامية إلى دفن اتفاق أروشا والدستور. ورفض أيضا قادة حملة ”وقف الولاية الثالثة“ (”Halte au troisième mandate“) الحضور، بحجة أن العملية تفتقر إلى الشمولية وأن أمن ممثلي المجتمع المدني المشاركين ليس مضمونا. وانتقد الزعماء أيضا قيادة جماعة شرق أفريقيا لعدم مطابقة خطابهم مع قيمهم، محتجين بأن أحد أطراف النزاع نجح في تحويل هدف العملية لصالحه، مما جعل الحوار دون معنى.

١٢ - وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، اختتمت الدورة بموجز من ١٩ نقطة تقارب، شملت: (أ) سيادة بوروندي والحقوق السياسية والاجتماعية لجميع البورونديين؛ (ب) الالتزام باتفاق أروشا للسلام والمصالحة وبالدستور كأساس لتحقيق السلام والاستقرار والأمن بشكل دائم؛ (ج) الطبيعة السياسية للأزمة والحاجة إلى إيجاد حل سياسي؛ (د) ضرورة تهيئة بيئة آمنة لعودة وإعادة إدماج اللاجئين والجهات الفاعلة السياسية في المنفى، وكذلك لإعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا، بدعم من سائر أصحاب المصلحة والمجتمع الدولي.

١٣ - وأوجز الميسر أيضا ١١ نقطة اختلاف، تمثل مسائل لم يتمكن المشاركون من التوصل إلى اتفاق بشأنها، على النحو التالي: (أ) عدم تسييس أجهزة الأمن؛ (ب) الحريات الأساسية للأفراد والجماعات المنظمة بصورة قانونية، مثل حرية تكوين الجمعيات، والتجمع، والتعبير، والتنقل؛ (ج) الإفراج عن السجناء السياسيين؛ (د) التعديلات الدستورية؛ (هـ) الانتقال من أغلبية الثلثين إلى أغلبية بسيطة في البرلمان؛ (و) نزع سلاح المدنيين والجماعات؛ (ز) الأمن الشخصي وحماية الممتلكات العائدة للجهات الفاعلة السياسية العائدة من المنفى؛ (ح) إصلاحات قطاع الأمن؛ (ط) إقامة حوار مع الجماعات المسلحة المستعدة لنبذ العنف والسعي إلى تحقيق تسوية سلمية؛ (ي) فتح المجال السياسي؛ (ك) إلغاء مذكرات التوقيف وعرض العفو على المحتجزين السياسيين.

١٤ - وتعهد الميسر بالاجتماع بالوسيط لإطلاعه على نتائج الدورة والتماس آرائه بشأن سبل المضي قدما، بهدف التخطيط إلى دورة إضافية في الأشهر المقبلة. بيد أن الحكومة ما زالت تصر على نقل العملية إلى بوروندي، بحجة أنه لا توجد أزمة في ذلك البلد. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، أصدر المتحدث الرسمي باسم الحكومة بيانا أكد فيه أن الاجتماع كان آخر اجتماع يعقد خارج البلد. وفي البيان، دعا المتحدث الرسمي اللاجئين والبورونديين الموجودين في المنفى الذين لا يواجهون ملاحقة قضائية إلى العودة إلى الوطن والإسهام في تنظيم انتخابات عام ٢٠٢٠. أما فيما يتعلق بأولئك الذين صدرت بحقهم مذكرات توقيف، فقد واصلت الحكومة دعوتهم إلى العودة من أجل المثول أمام العدالة.

١٥ - وعلى العكس من ذلك، أكد زعماء المعارضة السياسية أن الحالة الأمنية في بوروندي سيئة وأن انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة، وأن ثمة حاجة إلى إجراء حوار حقيقي وشامل للجميع لتوفير حل دائم للأزمة، وأكدوا في نفس الوقت أيضا على الحالة الاجتماعية الاقتصادية والإنسانية المتردية في البلد. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، أصدر المجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي وإعادة إرساء سيادة القانون بيانا حثّ فيه القائدين الإقليميين، أي الرئيس موسيفيني، ورئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، جون ماغوفولي، على ممارسة الضغط السياسي والدبلوماسي والاقتصادي، بما في ذلك إمكانية فرض حظر، على الرئيس نكورونزيزا، بهدف إجباره على الانضمام إلى الحوار. ودعا الاتحاد

الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والأمم المتحدة إلى الاعتراف بأن الرئيس نكورونزيزا لا يريد التفاوض وطلب إلى الأمم المتحدة أن تواصل التدخل في حل الأزمة. وحذر أيضا من مخاطر الحرب الأهلية التي يسببها سعي نكورونزيزا إلى تولي الرئاسة مدى الحياة.

باء - الحالة الأمنية

١٦ - ظلت الحالة الأمنية العامة هادئة ولكن متوترة وشهدت وقوع حوادث معزولة، كثيرا ما عزتها الحكومة إلى اللصوصية أو المنازعات على الأراضي. وبعد انخفاض في عدد الهجمات بالقنابل اليدوية وأعمال الاختطاف المبلغ عنها في أيلول/سبتمبر، أُبلغ عن وقوع سبع هجمات بالقنابل اليدوية في بوجومبورا وفي مقاطعة مورامفيا في الفترة بين ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر.

١٧ - وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير بأن قوات الأمن التابعة لجمهورية تنزانيا المتحدة اعتقلت أربعة من قادة حركة المعارضة المنشأة حديثا، القوى الشعبية البوروندية (Forces populaires du Burundi)، وسلمتهم إلى عناصر الأمن التابعين لبوروندي. ودعت جماعة المعارضة المذكورة وجماعات أخرى سلطات جمهورية تنزانيا المتحدة إلى تقديم معلومات عن أماكن وجود القادة. ولم تؤكد حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة أو حكومة بوروندي هذه الاعتقالات.

١٨ - واتسمت الحالة الأمنية أيضا باستمرار الشرطة في عمليات تفتيش المنازل، لا سيما في أحياء بلدية بوجومبورا، حيث كانت المظاهرات المناهضة للحكومة أشد وضوحا في عام ٢٠١٥. وكثيرا ما ألقي القبض أثناء هذه العمليات على أشخاص غير مسجلين في دفتر الأسرة المعيشية (cahier de ménage) (سجل لأسماء الزوار يلزم أن تحتفظ به كل أسرة معيشية)؛ واحتُجز بعض هؤلاء المعتقلين واستُجوبوا. واستمر اعتقال أعضاء المعارضة الحقيقيين أو المتصورين، لا سيما أعضاء حزب قوات التحرير الوطنية/رواسا (Forces nationales de libération/Rwasa) وحزب الحركة من أجل التضامن والتنمية (Mouvement pour la solidarité et la démocratie). وفي مقاطعة روييجي الشرقية، في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، ألقي القبض على خمسة من أنصار قوات التحرير الوطنية/رواسا واتُّهموا بأنهم عقدوا اجتماعا غير مأذون به بشأن الاستفتاء المقترح. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، قال متحدث رسمي باسم قوات التحرير الوطنية/رواسا إن أكثر من ٤٥ من أعضاء الحزب اعتُقلوا منذ بداية الحملة المنادية بإجراء تعديلات دستورية.

١٩ - ووردت أيضا تقارير تفيد بوقوع حوادث عبر الحدود خلال الفترة قيد الاستعراض. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن متحدث رسمي باسم الشرطة أن جيش رواندا اختطف ستة صيادي أسماك من بوروندي في بحيرة رويرو، في مقاطعة موييغا، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وأطلق سراحهم فيما بعد. ولم يبلّغ عن صدور أي رد رسمي من سلطات رواندا.

٢٠ - وواصل السكان المحليون ومنظمات المجتمع المدني، لا سيما في مقاطعات كيروندو وماكامبا ونغوزي التنديد بتكثيف التدريب شبه العسكري المزعوم لمنظمة إمبونيراكور، جناح الشباب في الحزب الحاكم، وتسييس الشباب، الأمر الذي أثار الخوف في المجتمعات المحلية. كما أفاد بعض وسائط الإعلام ونشطاء المجتمع المدني وجهات فاعلة سياسية في المنفى عن حالات غير مؤكدة من الاختفاء القسري أو الاغتيال لأعضاء مشهورين في منظمة إمبونيراكور، يزعم أنهم أُسكتوا لمنعهم من الإبلاغ عن أنشطتهم الإجرامية.

جيم – التطورات الاجتماعية الاقتصادية

٢١ – استمر تدهور الحالة الاجتماعية الاقتصادية في بوروندي. ووفقا لما أفاد به البنك الدولي، في عام ٢٠١٧، ظل معدل النمو الاقتصادي ١,٥ في المائة، في حين لم يحدث أي تغيير في مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية. وانخفضت الاستثمارات العامة واحتياطيات النقد الأجنبي انخفاضا حادا خلال تلك السنة. وارتفع معدل التضخم ارتفاعا حادا من ٥,٦ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى ١٨ في المائة في بداية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وأدى النقص في دولارات الولايات المتحدة إلى زيادة تكلفة الأصناف المستوردة ونقصان توافرها، بما في ذلك الغذاء والدواء والكهرباء، وإلى انخفاض قيمة العملة الوطنية. وكانت البطالة في صفوف الشباب مدعاة أخرى للقلق الشديد، إذ قدّر أن ٦٥ في المائة من الشباب كانوا عاطلين عن العمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وتدّعي حكومة بوروندي أن ميزانيتها ستزداد بنسبة ٦,٢ في المائة في عام ٢٠١٨ وهي تعهدت بتمويل أكثر من ٨٠ في المائة من الميزانية من خلال الموارد الداخلية من أجل إنهاء اعتمادها على المساعدة الأجنبية وحماية سيادتها.

٢٢ – وأفاد الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا بأن بوروندي تحرز تقدما في مكافحة تلك الأمراض. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت الحكومة ومنظمة الصحة العالمية نهاية وباء الملاريا الذي بدأ في آذار/مارس ٢٠١٧، حيث أصاب أكثر من ٧ ملايين شخص. ونجح البلد في اتباع نهج مجتمعي، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة وشركائها، لتوسيع نطاق خدمات الوقاية والتشخيص والرعاية بسرعة، بسبل من قبيل توزيع ١٥ مليون ناموسية معالجة بمبيد حشري من أجل احتواء تفشي المرض. وفي الوقت نفسه، درّب نحو ٧ ٠٠٠ من العاملين في مجال الصحة في المجتمعات المحلية في عام ٢٠١٧ لتوفير الرعاية المتكاملة في علاج فيروس نقص المناعة البشرية، والسل، والملاريا، وسوء التغذية، والعنف الجنساني. وأعلن المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، أثناء زيارة قام بها إلى بوروندي، عن انخفاض في عدد حالات انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل. غير أن سوء التغذية المزمن لا يزال سائدا في معظم المقاطعات.

دال – الحالة الإنسانية

٢٣ – لا تزال الحالة الإنسانية في بوروندي تثير قلقا بالغا. فقد بلغ عدد المشردين داخليا، في تشرين الثاني/نوفمبر، ١٨٨ ٠٠٠ شخص، كان ٥٨ في المائة منهم تحت سن ١٨ عاما. وبلغ عدد اللاجئين في البلدان المجاورة أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ في كانون الأول/ديسمبر، كان نحو ٢٥٤ ٠٠٠ منهم في جمهورية تنزانيا المتحدة. إلا أن عدد الوافدين الجدد في جمهورية تنزانيا المتحدة انخفض انخفاضا كبيرا عقب إلغاء حكومة ذلك البلد منح وضع اللجوء لأول وهلة للاجئين من بوروندي في شباط/فبراير. وعلاوة على ذلك، عاد نحو ١٣ ٠٠٠ من لاجئي بوروندي طوعا عقب اتفاق ثلاثي أبرم في ٣٠ آب/أغسطس بين حكومة بوروندي وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومن المتوقع أن يعود حوالي ٦٠ ٠٠٠ لاجئ إضافيين في عام ٢٠١٨، معظمهم من جمهورية تنزانيا المتحدة. وتيسيرا لإعادة إدماج العائدين على نحو مستدام وتجنبا لاحتمال نشوب نزاعات مع السكان المحليين، ستستخدم الأمم المتحدة وشركاؤها في مجال العمل الإنساني في بوروندي خطة استجابة مشتركة.

هاء - حقوق الإنسان والتعاون القضائي

٢٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتلقي ادعاءات بارتكاب انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان، على يد الدولة وجهات فاعلة تابعة لها بصورة رئيسية، بما في ذلك عمليات القتل، وعمليات الاختفاء القسري، والتعذيب وسوء المعاملة، وأكثر من ١٠٠٠ من عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والقيود المفروضة على حرية تكوين الجمعيات والتعبير والتنقل. وتعرض أعضاء المعارضة السياسية، على وجه الخصوص، للاعتقال والاحتجاز التعسفيين. ولا يزال معظم أحزاب المعارضة والمنظمات غير الحكومية المستقلة ووسائط الإعلام محظورا أو معلقا. ويُحدث المأزق السياسي المستمر أيضا أثرا مدمرا في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

٢٥ - وتتسق التقارير التي تلقتها مفوضية حقوق الإنسان مع استنتاجات لجنة التحقيق المعنية ببوروندي التي تعمل بتكليف من مجلس حقوق الإنسان، والتي توثق استمرار عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، وعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وعمليات الاختفاء القسري، والتعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والعنف الجنسي في بوروندي منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥، على يد أفراد من دائرة المخابرات الوطنية والشرطة والجيش ومنظمة إمبونيراكور[(١)]. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت لجنة التحقيق تقريرها إلى اللجنة الثالثة للجمعية العامة، حيث خلصت إلى أن هناك أسبابا معقولة للاعتقاد بأن جرائم ضد الإنسانية ارتكبت وما زالت ترتكب في بوروندي منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وطوال فترة عمل لجنة التحقيق، رفضت سلطات بوروندي محاولاتها المتكررة إقامة حوار والحصول على معلومات من الحكومة، ولم تسمح لأعضائها بالسفر إلى بوروندي. وأدلى الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة ببيان هدد فيه باتخاذ إجراءات قانونية ضد الخبراء المستقلين بتهمتي ''إهانة بوروندي ومحاولة زعزعة استقرارها''.

٢٦ - وعلى الرغم من الادعاءات الخطيرة المبلغ عنها بشأن انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان يرتكبها موظفون حكوميون أو أعضاء في منظمة إمبونيراكور، لم تبذل جهود تذكر للتحقيق ومكافحة الإفلات من العقاب. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل موضوع المساءلة عن الجرائم المزعومة وإشراك المحكمة الجنائية الدولية يثير النقاش في بوروندي وفي المنطقة. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، دخل قرار بوروندي الانسحاب من نظام روما الأساسي للمحكمة حيز النفاذ، بالرغم من أن المحكمة تحتفظ بالولاية القضائية على الجرائم المرتكبة في الفترة التي كانت فيها بوروندي دولة طرفا. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت المحكمة أن دائرتها التمهيدية الثالثة أذنت للمدعي العام للمحكمة، في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، في البدء بإجراء تحقيق رسمي في الجرائم المزعومة ضد الإنسانية المرتكبة في بوروندي في الفترة من ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وذكر القضاة في بيان أن المرتكبين المزعومين هم من أفراد الشرطة ودائرة المخابرات والجيش ومنظمة إمبونيراكور.

٢٧ - وانتقدت المصادر الحكومية قرارات المحكمة بقسوة. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، في بيان صادر عن رئاسة جمهورية تنزانيا المتحدة، أفيد أن الرئيسين موسيفيني وماغوفولي يأسفان لأن قرار المحكمة سيقوض جهود صنع السلام التي تبذل بقيادة جماعة شرق أفريقيا. ورحب ممثلو حكومة بوروندي بالبيان. وعلى النقيض من ذلك، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، في بيان علني آخر، حثّ زعيم المجلس الوطني

(١) انظر A/HRC/36/54.

لاحترام اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي وإعادة إرساء سيادة القانون آنذاك الرئيسين ماغوفولي وموسيفيني على الدعوة إلى وضع حد لعمليات القتل ومنع التعديلات الدستورية. وتضمن البيان أيضا دعوة لمواصلة السعي لإجراء عملية السلام خارج بوروندي نفسها.

٢٨ - ولا يزال تعاون حكومة بوروندي مع مفوضية حقوق الإنسان معلقا منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وأجريت مناقشات بشأن التوقيع على مذكرة تفاهم جديدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت المفوضية إلى سلطات بوروندي نسخة منقحة من مشروع مذكرة التفاهم، تتناول جميع المسائل التي لم يُبت فيها، أعقبتها بتذكير في ١ كانون الأول/ديسمبر. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، طلب وزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي في بوروندي أن تقترح المفوضية تاريخا لاستئناف المفاوضات بشأن مشروع مذكرة التفاهم. ولئن أشارت المفوضية إلى استعدادها لاستئناف المفاوضات، فقد طلبت أن تقدم الحكومة ردها الرسمي على مشروع الوثيقة التي أحيلت إليها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وفي خطوة منفصلة، في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، نظر الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل التابع لمجلس حقوق الإنسان في سجل حقوق الإنسان في بوروندي.

رابعا - أنشطة مبعوثي الخاص ومكتبه

٢٩ - سافر مبعوثي الخاص مرتين إلى بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة، في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، لمتابعة اتصالاته مع أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك سلطات حكومة بوروندي، وللتشاور مع ميسر الحوار بين الأطراف البوروندية التابع لجماعة شرق أفريقيا.

٣٠ - وفي بوجومبورا، اجتمع مبعوثي الخاص مع مسؤولين حكوميين، من بينهم وزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وأمين المظالم، وناقش معهم عملية الحوار، وتنقيح الدستور، والتقدم المحرز في اتفاق مركز البعثة. وشدد أمين المظالم على ضرورة الإسراع باختتام الحوار الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا ونقله إلى بوجومبورا. وفي الفترة من ١١ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع مبعوثي الخاص مرة أخرى بوزير العلاقات الخارجية، وكذلك بالمبعوث الخاص السويدي إلى منطقة البحيرات الكبرى وسفراء الاتحاد الأوروبي لدى بوروندي. واجتمع أيضا بالمبعوث الخاص للمنظمة الدولية للفرنكوفونية إلى منطقة البحيرات الكبرى، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى، وناقش معهما نتائج آخر دورة حوار وإمكانية عقد دورات أخرى.

٣١ - واختتم مبعوثي الخاص كلا من زيارتيه إلى بوروندي بإطلاع الميسر في دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة، على نتائج الاجتماعات التي عقدها مع مختلف أصحاب المصلحة. وفي هذا السياق، تبادلا الآراء بشأن استئناف الحوار في ضوء استمرار الحكومة في خطط تعديل الدستور، والطلب الذي تقدم به الحزب الحاكم لاختتام الحوار الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا ونقله إلى بوروندي. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، ناقش مبعوثي الخاص والميسر استنتاجات دورة الحوار الرابعة والخطوات المقبلة. وتبادلا أيضا الآراء بشأن أفضل طريقة يمكن بها للأمم المتحدة، في شراكة مع الاتحاد الأفريقي، أن تواصل تقديم الدعم بهدف تنشيط الوساطة التي تقودها جماعة شرق أفريقيا.

٣٢ - وانضم فريق من مكتب المبعوث الخاص في بوجمبورا إلى الفريق العامل التقني المشترك في أروشا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر لمساعدة الميسر في دورة الحوار الرابعة. وقام رئيس المكتب الجديد، عند توليه المنصب في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، بزيارات مجاملة إلى الشركاء وغيرهم من أعضاء المجتمع الدولي. واستمر المكتب في إجراء اتصالاته مع الجهات الفاعلة السياسية وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين، من أجل تشجيع المشاركين على مواصلة التزامهم بروح الحوار الشامل للجميع.

٣٣ - وتجدر الإشارة إلى أن مشروع اتفاق مركز البعثة قد قُدِّم إلى حكومة بوروندي في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أعربت الحكومة عن استعدادها لمناقشة المشروع مع خبير قانوني من الأمم المتحدة. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، وجهت وزارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي مذكرة شفوية إلى مكتب المبعوث الخاص للأمين العام في بوروندي تطلب فيها، في جملة أمور: (أ) إعادة النظر في صيغة اتفاق مركز البعثة من أجل تحديد حقوق والتزامات كل طرف؛ (ب) بيان أجل ومدة البعثة، بعد أن انتهى الحوار الخارجي؛ (ج) إجراء مزيد من المناقشات لإبرام اتفاق مركز البعثة.

خامسا - الملاحظات والتوصيات

٣٤ - يساورني قلق عميق من أنه على الرغم من الجهود التي يبذلها الميسّر دون كلل والدعم القوي من قبل مبعوثي الخاص، من أجل استئناف الحوار بين الأطراف البوروندية، لا تزال العملية في طريق مسدود. ومن الأهمية بمكان أن تلتزم جميع الأطراف، وعلى الأخص الحكومة، بالعملية التي تقودها جماعة شرق أفريقيا وأن تتوصل إلى اتفاق قبل انتخابات عام ٢٠٢٠. وتحقيقا لهذه الغاية، نحن بحاجة إلى تنشيط جهودنا الجماعية لوضع حد للأزمة ومعاناة شعب بوروندي الناتجة عنها. وأنا لا أزال أعول بالتالي على قيادات المنطقة دون الإقليمية وجماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي في أن تضاعف جهودها من أجل ضمان استعادة الاستقرار في بوروندي. وأحث أيضا ضامني اتفاق أروشا على الوفاء بالتزاماتهم في ذلك الصدد. وخلال اجتماعي الأخير في أديس أبابا على هامش قمة الاتحاد الأفريقي في ٢٧ كانون الثاني/يناير، أتيح لي أن أكرر الإعراب عن شواغلي لجميع المعنيين بالملف البوروندي.

٣٥ - وأكرر الإعراب عن دعم الأمم المتحدة الكامل للحوار الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا من خلال تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي، ولا سيما في إطار الفريق العامل التقني المشترك. وأثني على وسيط جماعة شرق أفريقيا، الرئيس موسيفيني، والميسر، الرئيس السابق مكابا، على جهودهما الدؤوبة وعزمهما على إحضار مختلف أصحاب المصلحة إلى الطاولة، وهو ما شهدناه مرة أخرى خلال دورة الحوار الأخيرة. وعلاوة على ذلك، أشعر بالتفاؤل من تقرير الميسر وجهوده الرامية إلى لمّ شمل المنطقة لمواصلة دراسة إمكانيات التوصل إلى حل سلمي للأزمة.

٣٦ - ولئن كان من حق بوروندي السيادي تعديل دستورها، فإنني أعتقد اعتقادا راسخا أن هذا النشاط الهام يجب أن ينفّذ بطريقة شاملة للجميع تنطوي على تحقيق أقصى قدر من المشاركة وتوافق الآراء بين أصحاب المصلحة السياسيين الرئيسيين. وهو يتطلب وجود بيئة سياسية وأمنية تبعث الثقة لدى جميع الأطراف الفاعلة السياسية المعنية. وعَقْد حوار شامل للجميع هو السبيل الوحيد الذي تستطيع بوروندي أن تستعيد من خلاله الثقة بين أصحاب المصالح المتعارضة وتعزز الوحدة الوطنية والقيم الديمقراطية. وقد اعترضت المعارضة بالفعل على عدد من التغييرات المقترحة باعتبارها محاولات من قبل الحزب الحاكم لتوطيد سيطرته على السلطة، وهو ما قد يؤدي إلى حدوث اضطرابات. ومن الجدير

بالذكر أن اتفاق أروشا حدد بوضوح طبيعة وأسباب النزاع في بوروندي، ولا سيما صراعات الطبقة السياسية فيها من أجل الانضمام إلى السلطة والبقاء فيها. وقد عزز ذلك الاتفاق التاريخي الاستقرار والوحدة في أعقاب عقد من الحرب. وعلى ذلك الأساس بالذات، يستطيع البورونديون، الذين يعملون معا بدعم من المنطقة والمجتمع الدولي، بناء مستقبل أقوى لبلدهم.

٣٧ - وأشيرُ إلى التحسينات التي طرأت على الحالة الأمنية في البلد، وأحث الحكومة على مواصلة جهودها في ذلك الاتجاه. وينبغي ألا تكون هناك أسباب تدعو إلى التهاون. ولا يشكل غياب المواجهة العسكرية العلنية أو العودة الطوعية للاجئين دليلا كافيا على الأمن والاستقرار المستدامين في البلد. فالسلام الدائم يأتي من خلال معالجة الأسباب الجذرية الأساسية للأزمة، وليس من خلال المخاطرة بالأسس التي تقوم عليها الحياة الطبيعية نسبيا، من قبيل اتفاق أروشا، والتي جلبت عقدا من السلام إلى البلد. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في الفترة السابقة للدورة الانتخابية لعام ٢٠٢٠.

٣٨ - ويساورني بالغ القلق إزاء حالة اقتصاد بوروندي، التي تتردى بسبب الأزمة السياسية. وسيتطلب التصدي للتحديات الاقتصادية بذل جهد متجدد لاستعادة الثقة والاطمئنان بين حكومة بوروندي وشركائها في التنمية.

٣٩ - ومن أجل بناء دولة أقوى وأكثر استقرارا، يتسم التعاون بين بوروندي والأمم المتحدة بأهميته الأساسية في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك التنمية الاجتماعية الاقتصادية، والمساعدة الإنسانية، والديمقراطية والحوكمة، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان وتعزيزها. وسيواصل مبعوثي الخاص، مع المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري في بوروندي، ولجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، العمل بنشاط مع سلطات بوروندي وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل مكافحة الإفلات من العقاب وحماية حقوق جميع البورونديين. ولا يمكن تحقيق التنمية المطردة دون وجود بيئة سياسية تمكينية تُحترم فيها حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية والحريات الأساسية. وأحث مرة أخرى حكومة بوروندي على مواصلة التعاون مع دوائر العمل الإنساني في تحديد الاحتياجات والتخطيط والاستجابة الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، أدعو المجتمع الدولي إلى إعطاء الأولوية لتقديم المساعدة إلى بوروندي في المسائل المتصلة بالصحة.

٤٠ - وأشيد بسخاء البلدان المجاورة في استضافتها لاجئي بوروندي. ومن المهم أن تجري العودة الطوعية للاجئين وفقا لمبادئ الاحترام والكرامة المتفق عليها والمنصوص عليها في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١. وأدرك أيضا وجود نقص فيما يلزم من القدرات والتمويل لإعادة إدماج العائدين في مجتمعاتهم المحلية. وتحقيقا لتلك الغاية، أناشد شركاء بوروندي أن يدعموا إعادة إدماج العائدين على نحو مستدام بقدر أكبر وأن يضمنوا حمايتهم.

٤١ - ويجب التعامل مع التقارير التي تفيد باستمرار حدوث جرائم ضد الإنسانية بأقصى قدر من الجدية. ومن المثير للقلق بوجه خاص أن التقارير تشير إلى أن العديد من الانتهاكات التي ترتكبها الدولة ومنظمة إمبونيراكور لا يزال يستهدف الجهات الفاعلة من المعارضة السياسية ومؤيديها.

٤٢ - ويساورني القلق أيضا إزاء عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بالعلاقات بين الحكومة ومفوضية حقوق الإنسان. وأدعو سلطات بوروندي إلى التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأشجع سلطات بوروندي على أن تنفذ قرارات مجلس حقوق الإنسان التي اعتُمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ وأن تختتم

المناقشات مع مفوضية حقوق الإنسان كي تتمكن المفوضية من الاضطلاع بولايتها الكاملة في بوروندي. وأدعو الحكومة أيضا إلى التوقيع على مذكرة التفاهم مع الاتحاد الأفريقي بشأن نشر وأنشطة مراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين التابعين لتلك المنظمة، الأمر الذي سيتيح لهم العمل بكامل طاقتهم في البلد تنفيذا للمسؤوليات المنوطة بهم.

٤٣ - ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بمواصلة العمل عن كثب مع بوروندي، كما كان الحال في الماضي. وفي ذلك الصدد، أحث الحكومة على العمل مع مبعوثي الخاص للتعجيل بوضع الصيغة النهائية لاتفاق مركز البعثة.

٤٤ - وأود أن أعرب عن امتناني للجهود الحازمة التي يبذلها مبعوثي الخاص ومنظومة الأمم المتحدة في بوروندي. وتدرك منظومة الأمم المتحدة تماما حاجة بوروندي وشعبها الماسة للسلام الطويل الأجل والتنمية وحقوق الإنسان. ولا يشكل ذلك حالة مستحيلة. فمن خلال العمل مع القيادة الوطنية والدولية، يمكن إحراز تقدم حقيقي على الفور تقريبا. وبعد مرور سنتين على اندلاع الأزمة، ومع عدم وجود نهاية لها في الأفق، اعتقد اعتقادا راسخا أنه يجب على جميع الأطراف، ولا سيما الحكومة، أن تشارك على نحو بناء في العملية السياسية، وتتجنب المزيد من عدم الاستقرار في البلد وتجد حلا يحقق المصلحة الأعم لشعب بوروندي. ولدى القيام بذلك، ينبغي لها أن تسترشد بروح ونص اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي. وأدعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى الانخراط بصورة عاجلة في تحقيق هذه الغاية، والوقوف على أهبة الاستعداد لدعمها في هذا الصدد.